

Distr.: General  
11 October 2004  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

البنود ١٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٤ و  
٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤٥ و ٤٨ و  
٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ (ع)، و ٦٢ و ٦٣ و  
٦٥ و ٦٨ و ٧١ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٣ و ٨٤ و  
٨٥ و ٨٧ و ٨٩ و ٩١ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣ و  
١٠٤ و ١٠٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ من

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

منع نشوب الصراعات المسلحة

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

مسألة قبرص

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانها عليه

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة

الأفريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت

به حكومة الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٨٦

ثقافة السلام

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز  
في التنفيذ والدعم الدولي  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في  
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة  
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد  
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز  
الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي  
تنشيط أعمال الجمعية العامة  
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد  
أعضائه والمسائل ذات الصلة  
تعزيز منظومة الأمم المتحدة  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية  
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية  
والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة  
المؤتمر الإسلامي  
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة  
الشرق الأوسط  
عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة  
للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية  
أو التهديد باستعمالها  
نزع السلاح العام والكامل  
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين  
في الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات  
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني  
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة  
المسائل المتصلة بالإعلام  
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي  
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية  
التنمية المستدامة  
العولمة والاعتماد المتبادل  
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى  
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية  
المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في  
الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية  
منع الجريمة والعدالة الجنائية  
المراقبة الدولية للمخدرات  
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،  
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين  
والمسائل الإنسانية  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري  
حق الشعوب في تقرير المصير  
مسائل حقوق الإنسان  
الحكمة الجنائية الدولية  
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز  
دور المنظمة  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

## رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك أن أحيل إليكم طيه نص البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ١٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ (ع)، و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٧١ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٧ و ٨٩ و ٩١ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨، وبوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اوميت بامير

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

البيان الختامي للاجتماع التنسيقى السنوى لوزراء خارجية الدول الأعضاء في  
منظمة المؤتمر الإسلامى

الأمم المتحدة - نيويورك

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

١٤ شعبان ١٤٢٥ هجرية

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى اجتماعهم التنسيقى السنوى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، برئاسة معالي السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية تركيا، وأقروا ما يلي:

١ - أكد الاجتماع اقتناعه الراسخ بالدور المحورى الذى بوسع منظمة الأمم المتحدة، بصفتها المنظمة الدولية متعددة الأطراف الوحيدة، أن تضطلع به في تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى العالمى في مواجهة التحديات والأخطار العالمية، وأكد مجددا عزم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى على العمل بفعالية إلى جانب الأمم المتحدة في هذا الاتجاه طبقا لميثاقها.

٢ - أكد الاجتماع مجددا عزمه على الإسهام فعليا في صيانة السلم والأمن وحمايتهما على الصعيدين الإقليمى والدولى، وصيانة السلم والأمن بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى، ورفض جميع حملات العداة والكراهية تجاه الإسلام والبلدان الإسلامية، وتقديم الدعم التام والتضامن مع البلدان الإسلامية التي تواجه ضغوطا وتهديدات خارجية وتدخل في شؤونها الداخلية، وذلك طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة. ودعا إلى تسوية النزاعات بين الدول باعتماد أسلوب الحوار المستند إلى القانون الدولى واحترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وشدد الاجتماع أيضا على الحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق والتشاور وإلى توحيد المواقف في المنتديات الدولية.

٣ - أكد الاجتماع على أهمية السلم والرفاه والأمن والاستقرار على المستوى العالمى في ظل مناخ يطبعه التغيير في النظام الدولى، وشدد على أهمية الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات. وفي هذا السياق، أكد الاجتماع مجددا تعهدات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى. بموجب إعلان بوتراجايا الذى أقره مؤتمر القمة الإسلامى العاشر بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز عرى الوحدة والترابط فيما بينها، وتوسيع نطاق التعاون

في المجالات كافة، والمشاركة بفعالية في عملية اتخاذ القرار على المستوى العالمي. وذكر الاجتماع أيضا بالتزام الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية بأن تتعاون الدول الأعضاء في المنظمة فيما بينها في سبيل تحقيق التقدم والإصلاح الذي يجب أن ينبع من الداخل، فيما ستقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بصفتها مؤسسة بطرح الوسائل والطرق الكفيلة بدعم التقدم في إطار جماعي.

٤ - أكد الاجتماع الحاجة إلى استراتيجية قابلة للتحقيق ترمي إلى خلق التسامح والتناغم ودعمهما بين مختلف الأديان والحضارات. وركز الاجتماع أيضا على قوة القيم الروحية للعالم الإسلامي التي تنسجم مع القيم الكونية من قبيل الحرية والديمقراطية والسلم والرفاه. وذكر الاجتماع في هذا الصدد بالمبادرات التالية التي تقدم بها العالم الإسلامي: ”الحوار بين الحضارات“ - إيران؛ و”التفاهم الديني والثقافي، والانسجام والتعاون“ - باكستان؛ و”العقد العالمي ٢٠٠١-٢٠١٠ من أجل ثقافة السلم ونبذ العنف لأطفال العالم“ - بنغلاديش؛ وندوة ”الإسلام والغرب“ - قطر؛ ومنتدى الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ”الحضارة والانسجام: البعد السياسي“ - تركيا؛ والمؤتمر الدولي لعلماء المسلمين - إندونيسيا، والمؤتمر الدولي للحوار الإسلامي - المسيحي في عام ٢٠٠٦ (السنغال). وتطلع الاجتماع في هذا الصدد إلى عقد الاجتماع الثاني للمنتدى المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في اسطنبول، والذي من شأنه أن يساهم مساهمة مهمة في تشجيع الحوار والتعاون العالميين، ودعا الاجتماع جميع المشاركين إلى حضور المنتدى على المستوى الوزاري.

٥ - أشاد الاجتماع بإشادة خاصة بالرئيس الباكستاني برويز مشرف على مبادرته المناسبة والهامة حول ”الوسطية المستنيرة“ التي أقرها مؤتمر القمة الإسلامي العاشر في قراره رقم ١٠/٤٥ - س(ق.إ). وطلب الاجتماع من رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الإسراع بتشكيل وبدء عمل لجنة الشخصيات البارزة من الدول الأعضاء التي أوكل إليها القرار المذكور مهمة متابعة المسألة، إذ من المقرر أن تتم دراسة تقريرها وتوصياتها من قبل دورة استثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي يتوقع عقدها في أواخر سنة ٢٠٠٤. وأعرب الاجتماع أيضا عن تقديره لجهود حكومة باكستان لدعوة علماء المسلمين إلى ندوة دولية حول منظمة المؤتمر الإسلامي عقدت في إسلام آباد يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وذلك لتقديم مجموعة من التوصيات إلى لجنة الشخصيات البارزة بغرض دراستها.

٦ - شدد الاجتماع على الصبغة المركزية لقضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء. وأكد الاجتماع الطابع العربي للقدس الشرقية وضرورة الدفاع عن حرمة الأماكن

الإسلامية والمسيحية المقدسة. وكرر شجبه للمحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضع المدينة وتشكيلتها السكانية وطابعها.

٧ - أكد الاجتماع مجددا دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في نيل استقلاله الوطني وممارسة سيادته في إطار دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وأكد مرة أخرى حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (د-٣) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وأكد الاجتماع مجددا تضامنه مع الشعب الفلسطيني في كفاحه تحت إمرة قيادته الوطنية الشرعية.

٨ - أدان الاجتماع بقوة السياسات والممارسات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف. وندد تنديدا خاصا بعمليات القتل المتعمد للمدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القانون وعمليات الهدم الوحشية التي تطال البيوت والبنيات الأساسية والأراضي الزراعية، واعتقال وحبس الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني برمته، بما في ذلك فرض قيود قاسية على انتقال الأشخاص والبضائع، بما فيها ذات الأغراض الإنسانية، واستمرار فرض حظر التجوال لفترات طويلة.

٩ - أدان الاجتماع العزلة التي تفرضها سلطة الاحتلال على الرئيس ياسر عرفات منذ ما يزيد عن سنتين ونصف السنة، والتهديدات المتكررة التي تستهدف حياته وسلامته. وأعرب عن تضامنه مع رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب بطريقة ديمقراطية، وشدد على ضرورة إنهاء العزلة التي تطاله والتهديدات التي تستهدفه والتي تتنافى مع حق الشعب الفلسطيني في اختيار زعيمه بحرية، وتعيق بصورة حادة السير السليم لبرنامج السلطة الفلسطينية قيد الإنجاز.

١٠ - أدان الاجتماع بشدة أيضا السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير الشرعية، وبناء الجدار التوسعي الذي تسبب في مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، وعزل عشرات البلدات والقرى والمدن الفلسطينية، وتدمير موسع لممتلكات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني وسبل عيشهم.

١١ - رحب الاجتماع بقوة بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن "العواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، والذي يمثل فرصة تاريخية للعودة إلى سيادة القانون في جميع الجهود الرامية إلى معالجة المسألة الفلسطينية معالجة سلمية وحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. كما رحب الاجتماع باتخاذ الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤

للقرار دإط-١٥/١٠، وأكد أهمية التزام إسرائيل، والسلطة المحتلة، والدول الأعضاء بالرأي الاستشاري والقرار دإط-١٥/١٠.

١٢ - أحاط الاجتماع علما أيضا برد إسرائيل السلمي والمتحدي، على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وإعلانها مواصلة بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومحيطها. كما دعا الاجتماع إلى اتخاذ ما يلي من إجراءات محددة:

(أ) على صعيد الأمم المتحدة، ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات طبقا للفقرة ٥ من منطوق القرار دإط-١٥/١٠. كما دعا الاجتماع مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته باعتماد قرار واضح واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد. كما يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة تسريع وتيرة العمل فيما يتصل بالطلب الذي قدمته الجمعية العامة في القرار دإط-١٥/١٠ والقاضي بإنشاء سجل للأضرار التي تسببها الجدار والتأكد من أن مواقف الأمانة العامة للأمم المتحدة ووثائقها تتماشى تماما مع الرأي الاستشاري.

(ب) على مستوى الدول الأعضاء، دعا الاجتماع إلى اتخاذ إجراءات على المستوى الجماعي والإقليمي والفردى، بما في ذلك من خلال التشريع، لمنع أي منتج من منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية من دخول أسواقها، طبقا للالتزامات التي تفرضها المعاهدات الدولية، ومنع المستوطنين الإسرائيليين من دخول أراضيها، وفرض عقوبات على الشركات والهيئات ذات الصلة ببناء الجدار وبقاى الأعمال غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(ج) أما الأطراف المتعاقدة السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة فقد دعاها الاجتماع إلى الالتزام بالمادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع وإلى اتخاذ إجراءات لضمان التزام إسرائيل بمقتضيات الاتفاقية. وتم التأكيد على التزامات الأطراف المتعاقدة السامية الموقعة على الاتفاقية فيما يتعلق بالعقوبات الجزائية والخروقات الخطيرة ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة السامية. كما دعا الاجتماع سويسرا إلى تسريع مشاوراتها، وفق ما هو مطلوب منها في الفقرة ٧ من منطوق القرار دإط-١٥/١٠، بما في ذلك ما يتصل بالدعوة إلى عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة من جديد.

١٣ - رحب الاجتماع بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن "وضع الأراض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". وشدد على الحاجة إلى متابعة التأكد من عدم اشتغال أوراق الاعتماد الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

١٤ - أكد الاجتماع من جديد دعمه لعملية سلام شاملة تستند إلى قرارات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وكذا المبادئ المتفق عليها والتي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب التام من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف وجميع الأراضي العربية المحتلة. ووجد الاجتماع في هذا الصدد مباركته لمبادرة السلام العربية على نحو ما أقرتها القمة العربية الرابعة عشرة التي عقدت في بيروت، بلبنان، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٥ - أعرب الاجتماع عن أمله في أن يبذل المجتمع الدولي واللجنة الرباعية الدولية الجهود الضرورية لإنقاذ خريطة الطريق وتنفيذ مقتضياتها لتحقيق أهدافها ومراميها المعلنة وفقا للقانون الدولي. وأعرب عن قلقه حيال المحاولات الإسرائيلية المتكررة الرامية إلى إلغاء خريطة الطريق والاستعاضة عنها بخطوات مختلفة. وأكد الاجتماع في هذا الصدد أن أي انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة ينبغي أن يكون انسحابا تاما وكاملا وأن تواكبه خطوات مماثلة على مستوى الضفة الغربية، وأن يكون في إطار خريطة الطريق، وأن يتم بتنسيق تام مع السلطة الفلسطينية.

١٦ - أكد الاجتماع من جديد المقترح الذي أيدته منظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان حركة عدم الانحياز بعقد اجتماع في مطلع عام ٢٠٠٥ للمنظمات الدولية والإقليمية بشأن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. بهدف التأكيد من جديد على المبادئ الأساسية لتسوية النزاع والبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بإقامة دولة فلسطينية خلال عام ٢٠٠٥ على أساس حدود عام ١٩٦٧، تعيش في أمن وسلام إلى جانب إسرائيل كما نصت علي ذلك خطة خارطة الطريق.

١٧ - أكد الاجتماع ضرورة أن تواصل منظمة المؤتمر الإسلامي على جميع المستويات دعمها العملي للقضية الفلسطينية. ونوه بجهود لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب، المبدولة بهدف صيانة الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس الشريف، ونوه أيضا بعمل لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بفلسطين. واتفق الاجتماع على تشكيل وفد منظمة المؤتمر الإسلامي الوزاري المعني بفلسطين إذا ومتى دعت الضرورة إلى ذلك.

١٨ - أدان الاجتماع بشدة سياسة إسرائيل التي ترفض الامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي ٤٩٧ (١٩٨١) المتعلق بالجلولان السوري المحتل، وسياسات ضم الأراضي وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. وطالب الاجتماع إسرائيل أيضا بالانسحاب التام من الجلولان السوري المحتل إلى خط الرابع

من حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية التي عقدت في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٩ - أدان الاجتماع التهديدات التي تستهدف الدول الأعضاء، ولا سيما الجمهورية العربية السورية، وأدان قرار الإدارة الأمريكية القاضي بفرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على سوريا. كما أدان الاجتماع ما يسمى "قانون محاسبة سوريا"، وحث الدول الأعضاء على زيادة تعزيز علاقاتها الأخوية مع سوريا في جميع المجالات.

٢٠ - أعرب الاجتماع عن دعمه لجهود لبنان الرامية إلى استكمال تحرير جميع أراضيه التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها مزارع شبعا، وحث الأمم المتحدة على حمل إسرائيل على التعويض عن الخسائر التي أوقعتها أو تسببت بها نتيجة لعدوانها المستمر على لبنان. كما أعرب الاجتماع عن دعمه لمطالب لبنان بنزع الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن إسرائيل هي التي زرعت هذه الألغام وبالتالي تتحمل مسؤولية نزعها. ودعم أيضا حقوق لبنان الثابتة في التصرف في مياهه وفقا للقانون الدولي، وأدان المطامع الإسرائيلية في هذه المياه. وحمل إسرائيل المسؤولية عن أي عمل من شأنه أن يمس بسيادة لبنان أو استقلاله السياسي أو سلامة شعبه أو وحدة أراضيه. وطالب المجموعة الدولية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل إسرائيل على إطلاق سراح ما تبقى من سجناء ومعتقلين لبنانيين في السجون الإسرائيلية فورا. وأكد الاجتماع من جديد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ورفض توطينهم في لبنان.

٢١ - أكد الاجتماع مجددا ضرورة احترام الجميع لسيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه. وشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بكل حرية والتحكم بفعالية في ثرواته الطبيعية. ورحب الاجتماع أيضا بإعلان الحكومة العراقية المؤقتة إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار على أساس احترام مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذا الالتزام بالمعاهدات والاتفاقات القائمة، ولا سيما ما يتصل منها بالحدود المعترف بها دوليا؛ ودعا الاجتماع العراق وجيرانه إلى التعاون بفعالية لتدعيم السلم والاستقرار في المنطقة ومنع العبور غير الشرعي للحدود، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن اجتماعات البلدان المجاورة للعراق.

٢٢ - رحب الاجتماع بقرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٦ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الذي قدّم الأساس لإنهاء الاحتلال وتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة تتمتع بالسلطة في انتظار انتخاب الحكومة الانتقالية التي ستولى مسؤولية تسيير البلاد وفقا للجدول الزمني

المقترح لسير العملية السياسية في العراق. وسجل الاجتماع بارتياح الدور الهام الذي أنيط بالأمم المتحدة بمقتضى القرار المذكور. ورحب أيضا بتعيين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

٢٣ - رحب الاجتماع بنقل السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، واعتبره خطوة نحو تشكيل حكومة تمثيلية منتخبة ديمقراطية تماما في العراق، ومن ثم تمكين الشعب العراقي من حكم نفسه وتحقيق سيادة واستقرار كاملين. ورحب الاجتماع أيضا بعقد المؤتمر الوطني العراقي واعتبره خطوة نحو تحقيق العراق لاستقلاله وسيادته الكاملة.

٢٤ - أدان الاجتماع العمليات الإرهابية المرتكبة ضد الشعب العراقي وأماكن العبادة والمواقع الدينية ومراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية، بما فيها المؤسسات الصحية والمؤسسات العامة، وضد المؤسسات الدبلوماسية والدبلوماسيين والموظفين والمنشآت الدبلوماسية. وأكد الاجتماع أيضا على ضرورة احترام جميع الأطراف، بما فيها القوات متعددة الجنسيات، لحقوق الشعب العراقي المدنية والدينية والحفاظ على المواقع الدينية وتراث العراق الثقافي والتاريخي.

٢٥ - أدان الاجتماع الممارسات والتجاوزات للإنسانية التي ارتكبت في حق المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب وفي غيره من سجون ومراكز الاعتقال في العراق. وطالب بمحاكمة المسؤولين عن ارتكابها محاكمة قضائية مناسبة تستجيب للمعايير الدولية وفقا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف.

٢٦ - أكد الاجتماع من جديد على ضرورة القضاء على جميع الجماعات الإرهابية والمسلحة الموجودة والنابعة من الأراضي العراقية والتي تشكل خطرا على العراق وعلى دول الجوار.

٢٧ - أدان الاجتماع واستنكر بشدة جميع عمليات الاختطاف والقتل التي تطال العراقيين ومواطنين من جنسيات أخرى.

٢٨ - أحاط الاجتماع علما بمقتضيات قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وحث الدول الأعضاء على تقديم جميع أشكال الدعم والعون للوفاء باحتياجات العراق وتيسير المساهمات والجهود الرامية إلى إعادة تفعيل جميع هيئاته التنظيمية ومؤسساته الاقتصادية وهياكله الأساسية.

٢٩ - أدان الاجتماع بشدة قتل أسرى الحرب الكويتيين والإيرانيين ومواطنين من جنسيات أخرى على يد النظام العراقي السابق. وأدان الاجتماع أيضا إخفاء النظام السابق لهذه

الجرائم لأكثر من عقد من الزمن، وهو ما يعتبر خرقاً للقانون الإنساني الدولي. ودعا إلى ضرورة تقديم مقترفي هذه الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

٣٠ - أدان الاجتماع عمليات القتل الجماعي للمواطنين العراقيين الأبرياء على يد النظام السابق واعتبرها جرائم ضد الإنسانية. وطالب الاجتماع بمحاكمة المسؤولين عن تلك الجرائم، ودعا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى عدم منح اللجوء لمسؤولي النظام السابق الذين ارتكبوا جرائم في حق العراقيين وغيرهم.

٣١ - دعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء إلى التعاون فيما بينها وتنسيق جهودها من أجل التصدي للتجار غير المشروع في القطع الأثرية العراقية وتدميرها، والمساعدة في إعادة القطع التي يتم العثور عليها إلى المتاحف العراقية.

٣٢ - رحب الاجتماع بمصادقة المجلس الدستوري الأفغاني العام (لويا جرغا) يوم ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ على الدستور الجديد، كما رحب بجهود الشعب والحكومة في أفغانستان لإعادة إعمار بلادهم.

٣٣ - أعرب الاجتماع عن أمله في أن تسهم الانتخابات الرئاسية التي ستجري يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ والانتخابات البرلمانية التي ستليها في أيار/مايو ٢٠٠٥ في تمهيد الطريق نحو إعادة إرساء الديمقراطية الكاملة في أفغانستان.

٣٤ - أعرب الاجتماع عن شكره وتقديره لسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، للمبادرة التي تفضل بها في إنشاء صندوق المساعدة الخاص بالشعب الأفغاني. ودعا تلك الدول التي تعهدت بتقديم تبرعات لهذا الصندوق إلى الإسراع بتحويل تلك المبالغ إليه. كما توجه بالدعوة إلى كافة الدول الأعضاء للتبرع لهذا الصندوق، وإلى المجتمع الدولي للإسراع بتنفيذ ما تم التعهد به أثناء مؤتمر طوكيو للمانحين الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وكذلك أثناء مؤتمر برلين للمانحين المنعقد يومي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٣٥ - أكد المؤتمر من جديد تأييده لشعب جامو وكشمير في شرعية حقه في تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولطموحات الشعب الكشميري. ودعا إلى احترام حقوق الإنسان للشعب الكشميري ووضع حد للانتهاكات المتواصلة التي يتعرض لها، كما حث الهند على وضع حد للانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في كشمير، والسماح للمنظمات العالمية لحقوق الإنسان بالتثبت من واقع حقوق الإنسان في الجزء الذي تسيطر عليه الهند من كشمير.

٣٦ - أحاط الاجتماع علما بالبيان المشترك الموقع بين الهند وباكستان في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في ختام المحادثات الوزارية التي عقدت بين الطرفين في إطار الحوار الشامل الجاري بين البلدين. وسجل الاجتماع بارتياح حرص الجانبين علي استمرار الحوار الجاد من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي لموضوع جامو وكشمير عن طريق التفاوض. وأعرب عن أمله بأن يتميز هذا الحوار بالجدية والفاعلية والتركيز علي بلوغ الأهداف.

٣٧ - أكد الاجتماع أيضا دعمه لعدة تدابير لبناء الثقة وافقت عليها باكستان والهند ونفذتها في السنة الفائتة. غير أن الاجتماع أعرب عن قلقه الشديد بشأن قيام الهند ببناء حاجز على طول خط المراقبة في كشمير المحتلة بما يتعارض مع الاتفاقات الدولية والثنائية، وهو ما قد يعرقل عملية التطبيع الجارية. وطلب الاجتماع إلى الهند أن توقف العمل ببناء الحاجز، كما طلب إلى المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، أن يحيط علما بالإجراءات التي تتخذها الهند ويكفل احترام وتنفيذ كافة الاتفاقات الدولية والثنائية بشأن خط المراقبة.

٣٨ - أيد الاجتماع التوصيات الصادرة عن فريق الاتصال المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير. كما أحاط علما بالمذكرة التي تقدمت بها مجموعة "الممثلين الحقيقيين لشعب كشمير" إلى فريق الاتصال، وأكد من جديد التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بالتشجيع على التوصل إلى تحقيق حل عادل وسلمي للتراع المتعلق بجامو وكشمير.

٣٩ - رحب الاجتماع بالتطور الإيجابي الذي شهدته المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان والتي توجت بالتوقيع على ستة بروتوكولات تمثل في حد ذاتها الإطار النهائي لاتفاق السلام المنتظر توقيعه قريبا. كما حث الاجتماع المجتمع الدولي على مساندة هذا الاتفاق ومساعدة كلا الطرفين على تنفيذه. ودعا الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الإسراع بتنفيذ القرار رقم ١١/١٠ - س (ق.إ) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي العاشر والخاص بإنشاء صندوق لإعادة تأهيل وتنمية المناطق المتضررة من الحرب في السودان. كما حث الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات التمويل في الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق.

٤٠ - رحب الاجتماع بالتوقيع في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على اتفاق نجamina لوقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان وحركة العدالة والمساواة بشأن دارفور. وبهذا الخصوص، حث الاجتماع الأطراف الموقعة على اتفاق نجamina على الاستئناف الفوري للمحادثات دون أية شروط تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، قصد الوصول إلى حل سياسي للأزمة.

٤١ - رحب الاجتماع أيضا بالبيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة جمهورية السودان والأمين العام للأمم المتحدة. وبهذا الشأن لاحظ الاجتماع، بكل ارتياح، تطور الوضع الإنساني والأمني في منطقة دارفور، وحث المجتمع الدولي والمناخين على تقديم المساعدة إلى الشعب في المنطقة.

٤٢ - أكد الاجتماع التزامه بالسعي إلى حل شامل ودائم للوضع في الصومال، مع التأكيد على احترام سيادة البلد وسلامة أراضيه وحرية السياسية ووحدته، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أكد تأييده لمؤتمر التصالح الوطني الصومالي الذي ترعاه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ورحب بالافتتاح الموفق للبرلمان الفدرالي الانتقالي في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وأثنى على قادة هيئة إيغاد (IGAD) وخاصة حكومة كينيا لما يبذلونه من جهود. كما رحب الاجتماع بالبيان الذي ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وأكد فيه استعداد الأمم المتحدة للاستمرار في مساندة عملية السلام في الصومال. ودعا الاجتماع الأطراف الصومالية إلى الإسراع في عملية استكمال الحكومة الفدرالية الانتقالية، وأعاد تأكيده على أنه ينبغي للأطراف الصومالية الالتزام بإعلان الدورات Eldorat Declaration الخاص بوقف الأعمال العدوانية واتباع تعليمات لجنة الرقابة التابعة لمجلس الأمن بكل دقة. كما رحب الاجتماع بقرار الاتحاد الأفريقي الإسراع في إتمام الاستعدادات لنشر فريق مراقبين عسكريين تابع للاتحاد، ودعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة والمساعدة على بروزها إلى الوجود، وكذلك إلى الاستمرار في تقديم المساعدات إلى صناديق الأمم المتحدة لصالح الصومال.

٤٣ - أعرب الاجتماع عن ارتياحه للأنشطة الإنمائية والإنسانية الكبرى التي تقوم بها صناديق منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالبوسنة والمهرسك وسيراليون، دعما لروح التضامن والتعاون الإسلامي ضمن إطار العالم الإسلامي، وحث الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي على مساندة هذه الصناديق واستخدامها عند تنفيذ المشاريع الموجهة لصالح البوسنة والمهرسك أو لصالح سيراليون.

٤٤ - أشار الاجتماع إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٠٦ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية العظمى نهائيا، ودعا إلى رفع ما تبقى من عقوبات كانت قد فرضت أحاديا على الجماهيرية كوسيلة ضغط سياسي تتنافى مع قرارات الأمم المتحدة.

٤٥ - دعا الاجتماع الدول التي فرضت تدابير تعسفية أو أحادية سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو غير ذلك من التدابير على أي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إلى وضع حد لتلك التدابير حيث أنها تتنافى مع المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومع القانون الدولي.

٤٦ - كمر الاجتماع تنديده باستمرار جمهورية أرمينيا في اعتدائها على سيادة جمهورية أذربيجان وحرمة أراضيها مما يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ولل قانون الدولي. ودعا إلى الانسحاب الكامل والفوري واللامشروط لقوات الاحتلال الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. كما طالب الاجتماع أرمينيا بتنفيذ ما جاء في القرارات ٨٢٢ و ٨٥٣ و ٨٧٤ و ٨٨٤ الصادرة عن مجلس الأمن سنة ١٩٩٣، تنفيذًا كاملاً.

٤٧ - كمر الاجتماع تأكيده على ضرورة وضع حد لعمليات الاستيطان الأرمينية والنشاطات الأخرى التي تجري في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وحث جميع الدول على مواصلة تدعيم تضامنها مع شعب أذربيجان ومساندة قضيته العادلة. ولهذا الغرض، اتفقت الدول الأعضاء على تقديم كل سند لجهود أذربيجان الرامية إلى استخدام ثقل الأمم المتحدة، بما في ذلك ثقل مؤسساتها الإقليمية والعالمية من خلال التعاون معها في سبيل استعادة أذربيجان لسيادتها الكاملة وسلامة أراضيها في أقرب وقت.

٤٨ - أعرب الاجتماع عن تأييده التام للقضية العادلة للقبارصة الأتراك المسلمين. كما كمر تأييده لجهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها. كما أثنى الاجتماع على تصويت القبارصة الأتراك الإيجابي يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ المؤيد لخطة الأمم المتحدة للتسوية التي أحدثت تغييراً جذرياً في ظروف قبرص، وقرر في إطار النداء الذي توجه به الأمين العام للأمم المتحدة من خلال تقريره المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٤ العمل على وضع حد للعزلة الظالمة المفروضة على القبارصة الأتراك. كما رحب الاجتماع، من خلال القرار ٣١/٢ - س الصادر عن الدورة ٣١ لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي المنعقدة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، باستعداد الجانب التركي للتوصل إلى حل سلمي للقضية، مشدداً على التساوي سياسياً بين الجانبين القبرصيين التركي واليوناني. وأشار الاجتماع إلى خطة الأمم المتحدة التي تهدف إلى إرساء معالم جديدة للوضع في قبرص في شكل شراكة ثنائية بين كيانين متساويين، فقد أقر بأنه لا يجوز لأي من الجانبين أن يعطي لنفسه أي سلطة أو نفوذ قضائي على الآخر، وبأن القبارصة اليونانيين لا يمثلون القبارصة الأتراك. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى التعاضد مع القبارصة الأتراك ومساعدتهم مادياً وسياسياً ودعم وتوسيع تعاونهم في جميع الميادين، وخاصة في مجالات النقل المباشر، والتجارة، والسياحة والثقافة والإعلام والاستثمار واللقاءات الرياضية. وفي هذا

الإطار دعا الاجتماع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية ملموسة لوضع حد لعزلة القبارصة الأتراك.

٤٩ - أكد الاجتماع ضرورة التمسك بالدبلوماسية المتعددة الأطراف لدى تسوية المسائل المتعلقة بتزع السلاح والحيلولة دون انتشار السلاح النووي. وفي هذا الإطار، شدد الاجتماع على أن المؤسسات المتعددة الأطراف التي رأت النور تحت إشراف الأمم المتحدة، تمثل لوحدها الهياكل الشرعية المخولة بالثبوت من الامتثال للاتفاقات الدولية ذات الصلة وضمائه.

٥٠ - وفي حين أحاط الاجتماع علما بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، والذي ينحصر نطاقه في الحيلولة دون حيازة العناصر الخارجة عن إطار الدول لأسلحة الدمار الشامل، وشدد على أن هذا الإجراء هو إجراء مؤقت ملء فجوة في القوانين الدولية. كما أكد أن مجلس الأمن غير مخول بتحمل مسؤولية منع الانتشار حتى من خلال وضع التزامات بموجب معاهدات أو فرض قواعد تشريعية على الدول الأعضاء نظرا لاحتفاظ تلك الدول التي تسعى إلى التمسك بانفرادها في امتلاك الأسلحة النووية، بحق النقض (الفيتو) داخل المجلس وما يضيفه ذلك عليها من قوة. وفي هذا الإطار، دعا الاجتماع إلى إبرام معاهدة دولية تفاوضية مبنية على أسس عالمية لا تمييزية حول حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بين أطراف غير حكومية، على أن تحل هذه المعاهدة محل التدابير المؤقتة التي تبناها مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٤٠.

٥١ - حث الاجتماع جميع الأطراف المعنيين مباشرة على التفكير بجد في اتخاذ ما يلزم من إجراءات عملية وعاجلة لتنفيذ المقترح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحذر من النتائج الخطيرة التي قد يؤدي إليها استمرار إسرائيل في رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك رفضها الإسراع بوضع جميع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمائنها. وبهذا الخصوص، أيد الاجتماع مشروع القرار الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حول إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ودعا مجلس الأمن إلى التعامل بإيجابية بشأن هذا المشروع تحقيقا لذلك الهدف النبيل في المنطقة.

٥٢ - رحب الاجتماع بتوقيع جمهورية إيران الإسلامية على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمان الموقعة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبتعاونها المتواصل مع الوكالة. كما أقر الحق المشروع لجميع الدول الأعضاء بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية في تطوير

قدراتها النووية لأغراض سلمية وفقا للنصوص الواردة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٣ - أكد الاجتماع من جديد تصميمه على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، بما في ذلك إرهاب الدولة، وعلى المشاركة في الجهود الدولية المتعددة الأطراف للقضاء على هذا الخطر، وأعرب عن رفضه لأسلوب الانتقائية وازدواجية المعايير المتبع في مكافحة الإرهاب ولكل المحاولات الرامية إلى ربط الإرهاب بدين من الأديان أو بثقافة معينة. وأعرب أيضا عن تأييده لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتحديد معنى الإرهاب، وشدد على ضرورة بذل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاقية حول الإرهاب الدولي تميّز بين الإرهاب وبين الكفاح المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي، وذلك من أجل تقرير مصيرها طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكد الاجتماع مجددا أن حالات الاحتلال الأجنبي يحكمها القانون الإنساني الدولي وليس الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب. ودعا الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

٥٤ - أشار الاجتماع إلى القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، التي عقدت في كوالالمبور بماليزيا، وعن الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في مابوتو، بموزامبيق، بخصوص الاقتراح الذي تقدمت به تونس والداعي إلى القيام، من خلال توافق عام في الآراء، بوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة. وقد أيد الاجتماع هذه المبادرة ودعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى دعمها والإسهام في تحقيقها عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥٥ - شدد الاجتماع على أهمية تعزيز التضامن والتلاحم في سياق عمليات التصويت ضمن إطار أجهزة الأمم المتحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٦ - دعا الاجتماع إلى صياغة مفاهيم مشتركة ونهج متفق عليها لمواجهة التهديدات الحالية والمستجدة للسلام والأمن الدوليين، وذلك في إطار عمل متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، شدد الاجتماع على ألا تتم عملية إعادة هيكلة منظمة الأمم المتحدة على حساب المبادئ التي أسست عليها المنظمة، كما شدد على ضرورة التعاون متعدد الأطراف للنهوض بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، كما أكد الاجتماع وقوفه إلى جانب المبدأ المنادي

بإصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن وفقا لقرارات الجمعية العامة، على أن تؤخذ في الاعتبار مبادئ تساوي جميع الدول في السيادة والحاجة إلى تأمين توزيع جغرافي عادل. كما دعا إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية ومحاسبة. وأعلن الاجتماع أن أي مقترح إصلاح لتوسيع مجلس الأمن يتجاهل التمثيل المناسب للأمم الإسلامية في أي فئة من عضوية المجلس لن يكون مقبولا لدى البلدان الإسلامية.

٥٧ - أعرب الاجتماع عن تصميمه على مواصلة العمل بحزم من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحث على التحلي بقدر أكبر من الشفافية وبالمزيد من التعاون والتسامح واحترام القيم السماوية والتنوع الثقافي وتعزيز العالم لحقوق الإنسان وحمايتها. وأشار الاجتماع إلى قرار الجمعية العامة ٥٨/١٦٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حول حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، الذي أكد على أن دعم التعددية الثقافية والتسامح على المستوى الوطني والإقليمي والدولي يمثل عنصرا هاما في التحفيز على احترام الحقوق الثقافية والتنوع الثقافي. وكرر تأكيده على ضرورة متابعة إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تنسيقها وتعاونها في مجال حقوق الإنسان داخل المنتديات الدولية ذات الصلة، وذلك تعزيزا للتضامن الإسلامي في مواجهة المحاولات الرامية إلى تسخير حقوق الإنسان كوسيلة لضغط سياسي على أية دولة من الدول الأعضاء.

٥٨ - أكد الاجتماع ضرورة تنفيذ خطة العمل الخاصة بالمرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المنعقد في جنيف (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) ومساعدة الجمهورية التونسية في القيام بكفاءة بتنظيم المرحلة الثانية لهذا المؤتمر (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، والإسهام الفعال في الجلسات التحضيرية المزمع عقدها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، حتى يتسنى تنسيق جهود الدول الأعضاء في إعداد الوثائق ذات الصلة.

٥٩ - دعا الاجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الإعلام إلى الاجتماع لصياغة ميثاق لمجتمع المعلومات وخطة عمل يتم عرضها باسم الدول الأعضاء في المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (تونس ٢٠٠٥).

٦٠ - شدد الاجتماع من جديد على ضرورة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدراتها في مجال مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الوارد ذكرها في إعلان الألفية.

٦١ - شدد الاجتماع على ضرورة تعزيز النظام الإنساني العالمي الجديد الذي يرمي إلى قلب اتجاه التفاوت المتزايد بين الأغنياء والفقراء سواء فيما بين البلدان أو داخل البلد الواحد،

وذلك من خلال اعتماد أساليب عدة من ضمنها القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التطلعات العادلة لسائر الشعوب.

٦٢ - أكد الاجتماع مجدداً أن مواصلة تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تحظى بالأولوية لدى سائر البلدان وذلك من خلال تحقيق جميع المرامي والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها تلك الواردة في خطة عمل جوهانسبرغ وإعلان الألفية وبرنامج عمل بروكسل، وشدد على أن النظم التجارية والمالية المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون منفتحة ومنصفة ومستندة إلى القانون وغير تمييزية ومتجاوبة مع حالة أقل البلدان نمواً. وحث في هذا الإطار المجتمع الدولي على تيسير عملية انضمام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروط عادلة. بمنأى عن الاعتبارات السياسية.

٦٣ - رحب الاجتماع بالاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المزمع عقده في عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في الوفاء بكافة الالتزامات الواردة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها، والتقدم المحرز في مجال التنفيذ المتكامل والمنسق، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للنتائج والالتزامات المترتبة على المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وفقاً للتكليف الوارد في قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٩١ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٦٤ - رحب الاجتماع باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ حول "منع نشوب الصراعات المسلحة" الذي أكد مجدداً عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وضرورة إنهاء حالات الاحتلال الأجنبي تجسيدا لتمسك المجتمع الدولي بثقافة منع نشوب الصراعات.

٦٥ - دعا الاجتماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل لقرارات ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التي تقضي بإرجاع الممتلكات الثقافية إلى الشعوب التي كانت أو ما زالت تحت الحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي. وشدد كذلك على ضرورة قيام اليونسكو بتحديد الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير مشروعة، وذلك بمقتضى الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بهذا الموضوع. وأكد على ضرورة الإسراع بإرجاع تلك الممتلكات إلى بلدانها الأصلية طبقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أكد حق البلدان الإسلامية في المحافظة على تراثها الوطني وصيانه باعتباره يشكل الركيزة الأساسية لهويتها الثقافية.

٦٦ - أعرب الاجتماع عن تقديره وارتياحه للأداء المتميز لبعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة في نيويورك في اضطلاعها بالمهام الموكلة إليها طبقا لقرارات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية التي عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي.

٦٧ - اعتمد الاجتماع التقارير الصادرة عن اللجان والأفرقة التالية:

١ - اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين.

٢ - فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير.

٣ - اللجنة الخاصة بأفغانستان.

٤ - فريق الاتصال المعني بسيراليون.

٥ - فريق الاتصال المعني بالصومال.